

Feminist Movements and Gender: Goals and Relationship

Bouhafs Roumila

Mohamed Lamine Debaghine, Setif 2 University, Algeria

r.bouhafs@univ-setif2.dz

Article Info.

Article history:

Receive 24 September 2025

Revised 1 November 2025

Accepted 2 December 2025

Published 14 December 2025

Keywords:

Feminist movements, gender, international conventions, women, sex.

How to cite:

Bouhafs Roumila (2025). Feminist Movements and Gender: Goals and Relationship. Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 109-120

<https://doi.org/10.59675/S327>

Copyright:

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0).

Abstract

The feminist movements have adopted various methods and strategies to achieve their goals, primarily related to women's rights, working to end their marginalisation and eliminate all forms of discrimination they perceive. These feminist movements have waged a war against customs, traditions, cultural heritage, and religious practices that they see as directly contributing to discrimination against women, controlling and oppressing them. Their activities have included protests and field actions demanding women's empowerment and the elimination of what they view as injustice and marginalization. On the other hand, these movements have successfully embraced the strategy of gender equality, becoming part of the international legal

framework that binds many countries. The United Nations calls for the inclusion and integration of gender equality in its internal policies and national laws.

الحركات النسوية والنوع الاجتماعي: الأهداف والعلاقة

روميلا بوحفص

جامعة محمد لامين دباغين سطيف2

الجزائر

الملخص:

انتهجت الحركات النسوية الكثير من الطرق والاستراتيجيات في سبيل تحقيق أهدافها المرتبطة أصلا بحقوق المرأة والعمل على رفع التهميش عنها والقضاء على كل أشكال التمييز الذي طالها حسب آراءهن، فلقد شنت الحركات النسوية الحرب على العادات والتقاليد والموروث الثقافي والديني الذي يروونه قد ساهم بشكل مباشر في تكريس التمييز ضد المرأة والسيطرة عليها واضطهادها فلم يخلو نشاطهن من المظاهرات والتحركات الميدانية مطالبات بالتمكين لحقوق المرأة ورفع ما يروونه عنها وتهميشا عنها، ومن جهة أخرى استطاعت هذه الحركات تبني استراتيجية النوع الاجتماعي لتصبح جزء من منظومة القوانين

الدولية الملزمة لكثير من الدول، وهذه الأخيرة مطالبة من طرف الأمم المتحدة بإدراج النوع الاجتماعي وإدماجه في سياساتها الداخلية وقوانينها الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الحركات النسوية، النوع الاجتماعي، المواثيق الدولية، المرأة، الجنس

مقدمة:

لقد دعت هيئة الأمم المتحدة الحكومات والمنظمات الدولية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي (الجنس) في سياساتها وتشريعاتها وخططها الإنمائية بغرض التمكين للمرأة في كل المجالات، وارتبط مفهوم النوع الاجتماعي بنضال الحركات النسوية الغربية وذلك منذ بدايات الحداثة الأوروبية، ويراه الكثير من الباحثين بمثابة المحرك التاريخي الأساسي والمثير الأبرز الذي حول الأنظار تجاه قضايا النساء التي تدعمها الحركات النسوية، ويرتبط مفهوم النوع الاجتماعي بمفاهيم تمكين المرأة التي تستهدف دعم تواجد فئة النساء بوصفهن فئة هشة، فقد تم استخدام المصطلح في مضامين الوثائق والعهود الأممية، بغرض منع إقصاء واستبعاد المرأة في دساتير الدول وتشريعاتها وقوانينها.

وسأحاول في هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف ساهم النوع الاجتماعي في تحقيق أهداف الحركات النسوية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:

المحور الأول: الحركات النسوية النشأة والمفهوم

المحور الثاني: مفهوم النوع الاجتماعي

المحور الثالث: دور النوع الاجتماعي في التمكين للأجندة النسوية

المحور الأول: الحركات النسوية النشأة والمفهوم

1-: نشأة الحركات النسوية

ظهرت الحركات النسوية باتجاهاتها الفكرية في الفترة ما بين 1790-1860، حيث امتازت تلك الحقبة بظهور حركات حقوقية وأفكار تنويرية في نظر أصحابها، متزامنة مع بداية الثورات الفرنسية والأميركية وما تبعها من قضايا حقوقية للمرأة، والشاهد على ذلك التاريخ أن وثيقة نسوية كتبها ماري وولستون كرافت Mary Wollstonecraft ناشطة بحقوق المرأة بتاريخ 1792 تحت عنوان الدفاع عن حقوق المرأة، ناقشت فيها نظرة المجتمع للأنثوية، وضحت فيها أن المجتمع ظلم المرأة وقيدها (المصري، 2014)، غير أن الدعم الكبير للحركة المناهضة بالمساواة بين الجنسين إنما يرجع إلى الفيلسوف الإنجليزي (جون ستيوارت ميل)، الذي ألف كتاب استعباد النساء - المنشور سنة 1869 حيث قدم إلي مجلس العموم مشروع يقرر حق التمثيل السياسي للنساء، وقويت تلك الفكرة آنذاك إذ أيدتها ظروف جعلت الرأي العام الإنجليزي يميل إلى التسليم بحقوق المرأة السياسية (شمامة، 2010-2011)، وبدأت تتوالى و تتعالى الأصوات النسائية الأوروبية المناهضة بالمساواة مع الرجل إلا أن ذلك لم يتحول إلى حركة اجتماعية احتجاجية، ولم تتخذ شكل التعبير المنظم إلا خلال مطلع القرن التاسع عشر أين تم صياغة مصطلح النسوية لأول مرة عام 1895م ليعبر عن تيار متعدد الاتجاهات ويتشعب إلى فروع مختلفة (كهينة، 2015)، وقد تم اعتماده رسمياً سنة 1910، وحتى بعد مدة من نحت مصطلح النسوية فان العديد من الأفراد المناضلين لأجل حقوق المرأة لم يعتبروا انفسهم نسويين، وتم تداول مصطلح النسوية فقط في الآونة الأخيرة فاطلق على جميع المجموعات التي تدافع عن حقوق النساء (رودكر، 2019).

2

: بعض التعاريف للحركات النسوية

يعرفها "معجم Hachette بأنها: "منظومة فكرية مدافعة عن مصالح النساء، والداعية إلى توسيع حقوقهن، أما معجم ويبستر Webster فيعرفها على أنها النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى مناصرة حقوق المرأة وإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة، وتعرف الحركة النسوية على أنها حركة تسعى إلى إعادة هيكلة العالم على أساس المساواة بين الجنسين (ذكر/أنثى) في جميع العلاقات الإنسانية، فهي حركة ترفض كل تمييز بين الأفراد على أساس الجنس، وتلغي جميع الامتيازات والأعباء الجنسية، وتسعى جاهدة لإقامة الاعتراف بالإنسانية المشتركة للمرأة والرجل باعتبارها أساس القانون والعرف (بارتكوفسكي، 2009)، ويرى المفكر المصري محمد عمارة أن الحركات النسوية الغربية، قد أفرز أفكارا وممارسات جعلت شريحة ترى المرأة ندا مماثلا للرجل، ومنافسة له، لأن تحررها إنما يمر عبر الصراع ضده وضد منظومة القيم الإسلامية والشرقية، التي تزوج بين إنصاف المرأة وتحريرها وبين بقائها أنثى تحافظ على فطرة التميز بين الإناث والذكور ومن هذه الشريحة هذه المنظومة القومية الإسلامية والشرقية، لأنها في نظرها - منظومة ذكورية (عمارة، 2002)، هذه الحركة التي يعتبرها آخرون تيارا علمانيا ترى في الدين السبب الرئيسي لتردي أوضاع المرأة، وتتهم الدين بتكريس فكرة الأبوية وتكريس نظرة الرجل للمرأة باعتبارها زوجة وأم فقط، وبالتالي تبرير خضوع المرأة وقهرها لاعتبارات دينية، ويراها آخرون بأنها حركة تهدف إلى إعطاء المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل، والأمر الأكثر إثارة هو تجاوز هذه الحركة مسألة المساواة وسعيها إلى ما هو أكثر منها أمام القانون أي إلغاء كل الفوارق بين الجنسين على مستوى الأدوار الاجتماعية المبنية على الاختلاف بينهما وهذا ما يميز النسوية عن غيرها من التيارات والحركات (آخرون، 2008)، وعرفها البعض باعتبارها حركة اجتماعية تتبنى قضية النساء في المجتمع من منطلق القناة بوجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء (طنطاوي، 2016).

ويعرف موريس بام الحركات النسوية بأنها مفهوم سياسي مبني على مقدمتين منطقيتين أساسيتين مفادهما: أن بين النوعين مؤسسة تقوم على عدم المساواة بين الرجال والنساء تعاني النساء بسببها من انعدام العدالة في النظام الاجتماعي، وإن انعدام المساواة بين الجنسين ليس نتيجة لضرورة بيولوجية، لكنه ناتج عن الفروق التي تنشأ الثقافة بين الجنسين، و يقدم هذا المفهوم للنسوية جدول أعمالها الذي يحتوي على مهمتين: فهم الآليات الاجتماعية والنفسية التي تنشئ وتؤيد انعدام المساواة بين النوعين ثم تغييرها (القحطاني، 2016).

ونجد أن مهام الحركة وأنشطتها قد تمحورت حول العمل من أجل معاملة أفضل للمرأة مقارنة مع الرجل، ثم اتسعت دائرة هذا الهدف تدريجيا لينتقل من (المساواة والرفاه)، إلى المطالبة بحق (التصويت والترشيح) في بداية القرن العشرين، ثم جرى تجاوز ذلك إلى وجوب تحقيق (العدالة وتمكين المرأة) في أواخر القرن العشرين (الخطاط، 2018).

- 3- أبعاد الحركات النسوية (مثنى، 2004): للحركات النسوية (Féminisme) أبعاد أساسية ومتنوعة وهي:
 - بعد سياسي: فهي واحدة من جماعات الضغط التي تمارس العمل السياسي من خلال الضغط والتأثير على مراكز القرار السياسي، وتعبئ النساء وتنظمن لهذا الغرض .
 - بعد حقوقي وقانوني: فهي حركات تطالب بتشريع قوانين جديدة تضمن حقوق وحريات النساء بشكل أفضل، كما أنها تراقب التطبيق العملي للقوانين ومدى مصداقيتها وفعاليتها لرفع التمييز ضد النساء .
 - بعد معرفي ونظري: لقد كانت دراسات المرأة تابعة لعلوم الفلسفة والاجتماع والتاريخ والقانون، وأصبحت الآن وبعد تشعبها وتزايد الدراسات فيها علما مستقلا له فروعه وتخصصاته في الجامعات الغربية خصوصا وانتقلت الحركة إلى مرحلة الأبيستمولوجيا والتنظير للرؤية النسوية.

-بعد عقائدي وفلسفي: بعد تطوير البعد المعرفي والتطورات الراديكالية التي حدثت في فكر الحركات النسائية، أصبحت بذلك مدرسة فكرية فلسفية ذات عقائد ومنطلقات تصورية خاصة بها، وهي تحاول انطلاقا من عقائدها رسم طريقة خاصة لحياة المرأة، وعلاقتها بالعالم، وهي لا تكتفي بالتظهير للمرأة الغربية فقط، وإنما لنساء العالم كله ولجأت في هذا إلى توجيه انتقادات حادة وجوهرية لكل والأديان التي رسمت نمط حياة المرأة بما فيه الإسلام.

-بعد اجتماعي: لأنها تمس الأسرة وبنى العلاقات فيها ودور المرأة في المجتمع.

المحور الثاني: مفهوم النوع الاجتماعي

ظهور مفهوم النوع الاجتماعي (Gender)

انتشر مفهوم النوع الاجتماعي في الغرب في المعتمدة، وجعلت من خلال ثلاث موجات نسوية التوجه حيث ظهرت في أميركا الشمالية ثم انتقلت إلى أوروبا الغربية العام 1988 أين كانت مطالب النسويات هو التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الواجبات والحقوق (الجنس، 2022)، فقابل هذا المفهوم مفهوم الجنس الذي يرتبط بالصفات البيولوجية المحددة لجنس الفرد ذكر أو أنثى، والتي لا يمكن أن تتغير ابداً بينما يختلف عنه النوع الاجتماعي لأنه يعني بالأدوار الاجتماعية وهو قابل للتغيير وقد فرق علم الاجتماع بين الجنس البيولوجي والنوع الاجتماعي (الجنس، 2019)، فالجنس (Gender) مفهوم جديد ولكنه واسع الاستخدام في العلوم الاجتماعية، يركز هذا المفهوم على علاقات القوة وتأثير ذلك على الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية علماً أن هذه الأدوار أدوار ديناميكية تتغير دوماً طبقاً للزمان والمكان ومستوى الثقافة السائدة، وأن الأدوار البيولوجية هي الوحيدة الثابتة وتتماثل مع الدور الإنجابي للمرأة الذي يختلف عنه عند الرجل (الدين، 2006) ، ولقد بدأ بناء مفهوم النوع الاجتماعي انطلاقا من مفهوم القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وهي مضامين اتفاقية السيداو (CEDAW)، التي ترى أن المرأة تتعرض إلى تمييز منهج جعلت من الرجال مركز كافة السياسات والخطط المعتمدة، وجعلت المرأة في موقع هامشي ومن هنا ظهر مفهوم المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني بوصفهما نتائج رئيسية لاعتماد النوع الاجتماعي في السياسات المحلية للدول تحت رعاية الأمم المتحدة (عصام، 2013-2014).

2- جذور مفهوم الجنس (النوع الاجتماعي)

يعود أصل مصطلح النوع الاجتماعي الجنس إلى أفكار الحركات النسوية الغربية التي ساهمت في تطوير أسس النظرية النسوية التي بدورها تناولت قضايا المرأة على المستوى المعرفي وطرحتها في الواقع السياسي محليا ودوليا وحتى عالميا في فترات تاريخية هامة (Melanie، 2017)، وظهر مصطلح الجنس بشكل رسمي في وثائق الأمم المتحدة مع نهايات القرن 20م (في مؤتمر المرأة الدولي بيجين 1995 تحديداً)، وتم ترجمته في منظمة اليونسكو إلى اللغة العربية واعتماد مصطلح النوع الاجتماعي، بعد أن حدث استخدام المصطلح إنسان " بدل رجل وامرأة، ومصطلح أهل الأعمال بدل رجل وسيدة أعمال.... وغيرها. وتم إلغاء التصنيف البيولوجي لفكرة الذكورة والأنوثة، وإطلاق تسمية واحدة على الجنسين، لا تفصلها سوى الفروق الثقافية والاجتماعية (خسارة، 2010) ، ومصطلح "تمكين المرأة" مستمد من ثقافة (الجنس) الكلمة المستخدمة أكثر من مئتي مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة، ويمتد عمق هذا المفهوم إلى الحداثة الأوروبية والأمريكية (الرفاعي، 2019).

3-التعريف الاصطلاحي للجنس (النوع الاجتماعي)

تعرف الموسوعة البريطانية الهوية الجنسانية بأنها: شعور الإنسان بنفسه كذكر أو كأنثى ،وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجنسانية تطابق الخصائص العضوية، لكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون

هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعوره الشخصي بالذكورة أو الأنوثة)، وترى الموسوعة أيضا أن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية و تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية (عثمان، 20021) ، وذكرت منظمة الصحة العالمية تعريفا أوضح للنوع الاجتماعي (الجندر) بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله لوصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، أما تعريف لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي فيعتبر النوع الاجتماعي هي الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ، و من ثقافة لأخرى (الرحيلي، 2016) ، و لقد طرح مفهوم الجندر في أدبيات السياسة المقارنة كبديل مرادف، لمفاهيم كلاسيكية مثل مفهوم النسوية، التي كانت تستخدم للتعبير عن كفاح المرأة لتغيير الأوضاع الغير متساوية بينها وبين الرجل (حسن، 2008).

4 -الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي :

تؤكد النظرية النسوية ودراسات الجندر على الاختلاف بين الجنسين باعتباره هو الأساس الذي يقوم عليه التمييز بين الجنسين وتستند النسويات إلى كتابات سيمون دي بوفوار في كتابها "الجنس الثاني" الذي تبين فيه نظرة المجتمع إلى المرأة لا باعتبارها كيانا مستقلا وإنما بوصفها هي "الجنس الآخر" أو الجنس الثاني المقابل لجنس الرجل، وتتعلق هذه الثنائية التراتبية من الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، والتي تعطي من قيمة الرجل على حساب المرأة، وهي الرؤية التي ترفضها النسويات باعتبارها مبررا تم استخدامه تاريخيا لفرض مختلف أشكال الظلم والقهر على النساء لمجرد انتمائهن إلى جنس النساء، وانعكاس ذلك على القوانين والأعراف (كمال، 2013).

إن استخدام مصطلح النوع الاجتماعي أو مصطلح الجنس، أصبحا يعبران عن مدلولين: الأول ثقافي والثاني بيولوجي، وأهمية استخدام مصطلح النوع الاجتماعي وتحليله، فهو الوسيلة التي نستطيع أن نوضح ونحلل بها الأسباب الهيكلية والثقافية، والعوامل السياسية، والاقتصادية التي أدت إلى التمايز، كما أنه يساعد على توضيح أن التمايز والتقييم الهرمي لكل من الأدوار الثلاثية الإيجابي والإنتاجي والمجتمعي القيادي للمرأة والرجل لا يستند على أساس فسيولوجي ثابت، وعليه يمكن تعديل وتغيير أدوار النوع الاجتماعي، وسد الفجوة في التمييز بين المرأة والرجل في المكانة الاجتماعية، وفي دور كل منهما، ومساهمتهما في التنمية و بحاصلها (شكري، 2000)، ومنه يمكن تحديد الفارق بين الجنس و الجندر بالقول إن الجنس حالة نولد بها وهي ثابتة ، في حين أن الجندر حالة نكتسبها وبالتالي فهي متغيرة (الويشلي، 2009).

جدول 1: الفرق بين الجنس والجندر

الجنس	الجندر
الفرق البيولوجي الطبيعي بين الرجل والمرأة	الفرق بين الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة في مجتمع ما
يولد مع الإنسان	لا يولد مع الإنسان
لا يمكن تغييره	يمكن تغييره
وجد لأداء وظائف طبيعية	يتكون من علاقات اجتماعية نصنعها نحن
لا تتأثر بالظروف المحيطة من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية	لأنها من صنع الإنسان، وتتأثر بالظروف المحيطة من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية
لا يرتبط او يتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة	يرتبط بتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة (وزارات، مدارس، مستشفيات، .. الخ

5- أدوار النوع الاجتماعي

يعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية وليس الاختلاف البيولوجي، وتتغير وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية، ويقصد بها كناية عن سلوك مكتسب في المجتمع لتصنيف النشاطات والمهام والمسؤوليات حسب الجندر (رموز، 2005)؛ ويفيد هذا الاصطلاح أن الأدوار التي يقوم بها الذكر أو الأنثى لا ترتبط بالاختلاف البيولوجي القائم بينهما، وتقول في هذا سيمون دي بوفوار: «لا يولد الإنسان امرأة، بل يصبح امرأة»، بمعنى أن تكليف المرأة مثلاً بأعباء العمل المنزلي، وتربية الأطفال لا صلة له بتكوينها البيولوجي من حيث هي أنثى حسب رثتها، فالرجل بمقدوره إنجاز هذه الأدوار أيضا (أدوار النوع الاجتماعي، 2022).

6- متطلبات إدماج النوع الاجتماعي والأوضاع التي تعيق إدماجه

لا بد من توفر شروط لنجاح عملية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الدول المختلفة، وإلى جانب ذلك توجد عوائق كثيرة تقف حائلا في وجه إدماجه، ومن المتطلبات ما يلي:

7- متطلبات النوع الاجتماعي:

- الإرادة السياسية والالتزام لتحقيق المساواة والعدالة في النوع الاجتماعي على أعلى المستويات.
- تضمين منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط بكل الوزارات، والإدارات الحكومية.
- توفير الآلية للنهوض بعملية إدماج النوع الاجتماعي.
- تضمين منظور النوع الاجتماعي في كل مراحل التخطيط في كل القطاعات، بما فيها التحليل والتنمية والتقييم والتنفيذ والمراقبة وتقييم السياسات والبرامج والمشروعات (النوي، 2020).

8- الأوضاع التي تعيق إدماج النوع الاجتماعي:

من الأوضاع التي تعيق إدماجه ما يلي:

- بيئة معادية ترفض التغيير وغير ملتزمة بتنفيذ التوجهات المؤسسية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي.
- عدم القدرة على الفهم ورؤية الصلة الوثيقة ما بين قضايا النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- عدم المقدرة على وضع تحليل مؤسسي يوضح الأدوار المختلفة للنساء والرجال وتأثير المستجد من التغيير في الأدوار على العلاقات بين الرجال والنساء.
- الفشل في توسيع ووصل مبادرات تعميم قضايا الجنسين على المجالات الواسعة لتشمل الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي.
- اعتبار تعميم النوع الاجتماعي كهدف أحادي نهائي، بدل أن يكون مهمة طويلة المدى والأفق بحاجة لبناء القدرات المتواصلة والتغيير المؤسسي.
- عدم الوضوح في المسؤوليات المعنية بقضايا تعميم الجنسين بين الإدارات والمسؤولين عن البرنامج
- نقص في تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، ونقص في الموارد المالية ومعرفة احتياجات النساء (Khalid Issa Aladwan، 2016).

9- المنظور الإسلامي للنوع الاجتماعي (الجندر):

إن ثقافة الجندر دخلت حيز التنفيذ من خلال الأمم المتحدة وهي تدعو إلى رفض الاختلافات البيولوجية بين النوعين وتحقيق المساواة بينهما لبناء نوع جديد يختلف عن المرأة والرجل (جمعة، 2014)؛ وليس للجندر أثره على المجتمعات الإسلامية وحدها بل له أثره على كل مجتمعات العالم لأنه أراد أن يفرض ما يناقض الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولقد أشاعت الدراسات التي تتناول الجندر عن الهوية الجندرية باعتبارها تقوم على الفصل بين الجنسين المعروفين "الذكر"

والأنثى"، وذلك من خلال إرساء المفاهيم الأكثر شهرة مثل التعريف الصادر عن الموسوعة البريطانية بأنها شعور الإنسان في إحساسه بنفسه من حيث كونه ذكر أو كونه أنثى، ومن هنا فالهوية الجندرية ليس أساسها لحظة الميلاد بل التأثيرات التي يحدثها العديد من العوامل النفسية والاجتماعية وهي التي تكون أو تعمل على تشكيل نواة الهوية الجندرية، والتي تتغير وتتسع في سيرها مع نمو الطفل (احمد، 2022).

ويؤكد مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) على القيم المادية التي لبد أن تسود على حساب القيم الأخلاقية ويرفض أي علاقة بالقيم الدينية والاجتماعية القائمة على نظام الأسرة والزواج ويؤسس صورا بديلة للزواج، وي طرح تساؤلات جديدة هي المرأة؟ ومن هو الرجل؟ في ضوء مكانة الجندر التي تتبنى مفهوم غربي من خلق الشواذ (جمعة، 2014).

ومن منطلقات المنظور الإسلامي الرافض (النوع الاجتماعي) للجندر، كونه مصطلح منشأ غربي، يحمل في طياته قيم تحررية وهي سلوكيات ومبادئ تتنافى مع المفاهيم الإسلامية المبنية على التواضع والتكامل والعدل فيما بين الجنسين، ومن بين الاعتراضات التي سجلها المنظور الإسلامي على الجندر ما يلي:

أولاً: لغة الاتفاقيات الدولية مكتوبة بالإنجليزية، وتوقع بالإنجليزية، وتحاسب الدول على أساس ذلك، لكن الملاحظ أن الترجمة بخمس لغات عالمية منها اللغة العربية قد ترجمت مصطلح **الجندر** إلى المساواة بين الجنسين، وهي ترجمة خاطئة وكان الهدف من الترجمة الخاطئة التوقيع على الاتفاقية حيث تستبدل كلمة **sex** بكلمة **Gender**، وتعني الجنس **sex** (ذكر أو أنثى)، وباللغة الإنجليزية: (أنثى، ذكر، جنس آخر).

ثانياً: إبعاد مفهوم الجندر عن البيولوجي، يتنافى مع خلقه المرأة والرجل، وأدوار كل منهما، لذلك من الصعب تجاوز أو تجاهل هذا البعد الديني الهام، وبدل احترام الخصوصية، تنهم الحضارة الإسلامية بالبطريركية.

ثالثاً: التركيز على إصدار هذا المفهوم من خلال البرلمانات التي تصادق على الاتفاقية وإجراءاتها التنفيذية، يعني تغلغله في الدول الإسلامية، ونمذجة وتنميط القيم الغربية، وتعميمها بهدف رفض جميع القيم الإنسانية المتبقية .

رابعاً: يراد من خلط المفاهيم تدمير هيكل الأسرة، مثلما تدعو منظمة العمل الدولية إلى إصدار قرار بمنع اشتغال البنات في المنازل، بما في ذلك منازل آبائهم، باعتبار ذلك أسوأ أشكال التمييز ضد الأطفال، واعتبار إنجاب المرأة، وتربيتها لأبنائها، عبودية تحرمها العمل خارج المنزل.

خامساً: تأنيث الفقر **Feminization of Poverty** ويقصد به أن بعض الدول توظف النساء فعلاً، لكن ما يجري في الواقع هو تسكين للنساء في وظائف معينة، وتعطيل توصيلها لوظائف التي لا تزال ذكورية إلى حد الآن (عصام، 2013-2014) ، ويعتبر مدخل اقتصادي لدمج الجندر .

المحور الثالث: دور النوع الاجتماعي في التمكين للأجندة النسوية

نشأ مصطلح النوع الاجتماعي كما ذكرنا سابقاً منذ سبعينيات القرن العشرين في النظرية النسوية، و يشير إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء، ولكل منهما أدوار ووظائف محددة (التايب، 2011) ويعتبر بروز مفهوم النوع الاجتماعي مرتبط بنضال الحركات النسوية الغربية وذلك منذ بدايات الحداثة الأوروبية، ويرى الكثير من الباحثين أن النوع الاجتماعي بمثابة المحرك التاريخي الأساسي والمثير الأبرز الذي حول الأنظار تجاه قضايا النساء (التي سوف تتطور فيما بعد إلى تطرح إشكاليات الروابط بين الجنسين والنوع الاجتماعي)، وسوف يكون لتلك التحركات التي تطورت تدريجياً، وتوسع مداها على نطاق عالمي - الفضل في شد انتباه الساسة والمفكرين والباحثين ،

وإعلاء صوت المرأة كصوت اعتبر إلى حد تلك المرحلة صوتاً ملجماً ومكتوماً (فضي، 2006)، وتم بناء النسوية على جوانب مهمة من منظور الصراع، فتأثرت بالحاجة إلى التكامل الاجتماعي، ويرى علماء النسوية شأنهم في ذلك شأن منظري الصراع في النوع الاجتماعي انعكاساً لخضوع جماعة ما (النساء) لجماعة أخرى (الرجال)، واعتماداً على أعمال ماركس واجلز ينظر منظرو النسوية المعاصرون إلى خضوع النساء باعتباره من موروثات المجتمعات الرأسمالية، ويرى بعض منظري النسوية الراديكاليين أن اضطهاد النساء حتمي في جميع المجتمعات التي يهيمن عليها الرجال، وقامت عالمات النسوية بتحدي الصورة النمطية الجامدة عن النساء، و طالبين بإجراء دراسات عن المجتمع تأخذ في الاعتبار التوازن النوعي وخبرات النساء وإسهاماتهن (الجواد، 2009).

لذلك فهناك من يعرف النسوية على أنها وضع حدود للعدالة على أساس النوع الاجتماعي (بزة، 2014)، ومن بين المجالات التي طبق فيها مفهوم النوع الاجتماعي هو المجال السياسي، حيث أدخلت الحركات النسوية الحديثة مفهوم التمكين، وينظر لهذا المفهوم "كعملية يتم خلالها امتلاك المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها، عن طريق خلق أو الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لهم المشاركة بقدر أكبر في الأمور التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر، و أيضاً عن طريق استخدام القوة لتساعد تلك المجموعات على حكم نفسها بكفاءة وعلى تحقيق إنجازات تسرع عملية التغيير، أو لانتزاع منافع من الآخرين أو من الدولة (مشري، 2017)، فأكدت النسوية أن النوع الاجتماعي يفترض به القيام بدورين رئيسيين:

- الأدوار المرتبطة بالمجال الخاص (الدور الإنجابي-الخدمي-المجتمعي): هذه الأدوار مرتبطة بالمجال الخاص، أو المجال الذي لا يتم ممارسة السياسة بها، وهو مرتبط باستمرار التنازل، وتوطيد العلاقات الاجتماعية، وقد أكدت المدرسة النسوية بمختلف موجاتها أن القمع الذي تعاني منه المرأة مرتبط بالأساس بحصر دورها على هذا المجال.
- الأدوار المرتبطة بالمجال العام (التمثيل السياسي-الدور الإنتاجي): وهي الأدوار التي تتركز بها عملية صنع القرار، والسيطرة على مصادر القوة داخل المجتمع، وترى المدرسة النسوية أن استبعاد المرأة من هذا المجال أدى لغياب الأصوات النسائية التي تمتلك القدرة على نقل احتياجات المرأة والمجتمع، حيث إن المجال العام أصبح يصدر قرارات التي لا تراعي النوع الآخر المكون للمجتمع، بل وتحول المجال العام إلى أداة لقمع المرأة وإخضاعها لسلطة الرجل في ظل الأنظمة الأبوية (الستار، 2020).

1- أهمية النوع الاجتماعي في تحقيق التماثل بين الرجل والمرأة حسب صندوق الأمم المتحدة:

تكمن أهمية إدراج مفهوم النوع الاجتماعي (الجنس) حسب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2001 في تحقيق التماثل بين الرجل والمرأة وذلك في النقاط التالية:

- زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على تحقيق المساواة مع الرجل.
- إزالة السيطرة الأبوية وجعل الأسرة متكافئة يسودها العدل والاحترام.
- تغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التمييز ضد المرأة وتعيق تطورها وتهضم حقوقها.
- تغيير أساليب التربية أثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين.
- زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي.
- الإسراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.
- تغيير المفاهيم الخاطئة التي تقوض من مشاركة المرأة وتقص من مكانتها في المجتمع من خلال:

- تعديل المناهج التربوية وصورتها في وسائل الإعلام.

- التشجيع على دفع عجلة التعليم بفتح جميع فرص التعليم للفتيات.
- التوسع في فتح فرص للمرأة لزيادة قدراتها من أجل السيطرة على الموارد المتاحة (للمرأة، 2001).

2 - مأسسة النوع الاجتماعي

يعني مأسسة النوع الاجتماعي تصور السياسات والخطط والبرامج وإيجاد الهياكل والآليات وسن التشريعات وتوفير الموارد والوقوف على التدابير الرامية إلى تعزيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها مع التركيز على إطار تحليل النوع الاجتماعي (الويشلي، 2009)، وهكذا لم يعد مقبول استمرار الاعتماد على المؤشرات التكمينية التقليدية الغير قابلة للاختبار والقياس من قبل النساء أنفسهن بعد مؤتمر بيجين 1995 الذي أكد هدفة مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي (Monro، 2005)، وتعتبر شبكات الدعم السياسي للنساء من العناصر بالغة الأهمية لضمان مشاركة المرأة بشكل فعال ومجد في السياسة، عن طريق تقديم المساعدة التقنية للآليات الوطنية للمرأة تمكينها من أداء دور قيادي في جهود الحكومات الرامية إلى إدماج الاعتبارات الجنسانية وتشمل هذه الجهود إعداد خطط وطنية مراعية للنوع الاجتماعي (غزالة، 2014؛ أدوار النوع الاجتماعي، 2022) وتعتبر دوائر المساواة هي بمثابة شبكات الدعم للنساء للدخول في السياسة بحيث يتم تقديم المساعدة لها من قبل المنظمات غير الحكومية بهدف الإسهام في تعزيز مصالح النساء، والإسهام في تنفيذ السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين والإشراف على تنفيذها، بما في ذلك تطبيق نظام الكوتا في عملية اختيار المرشحين كما يمكن لهذه الشبكات تنسيق نشاطات النساء المرشحات، وأداء وظيفة التواصل والتعبئة مع الناخبات، إضافة إلى توفير الدعم والتدريب للعضوات المنتخبات حديثا والشاغلانات المناصب (غزالة، 2014).

3- التضمن الجندي للتمكين القيادي للنساء

ولقد وضعت الأمم المتحدة من خلال اتفاقية سيداو Cedaw 1979 آليات لقياس مدى التمكين للمرأة و ذلك عن طريق مؤشرات ميدانية، والزمّت الدول الأعضاء بإحداث تغيير جوهري من أجل تعزيز مصالح النساء بصورة مؤسساتية وذلك عن طريق بناء بيروقراطية نسوية قيادية داخل هياكل الدولة ومؤسساتها على النحو الذي يحقق الإنصاف تجاه الرجال والنساء معا من خلال سياسة مهمة جدا وتعرف بالتضمن الجندي Gender Main streaming أي بمعنى الاندماج المنهجي لقضايا النساء والجنود في سياسات الدولة وبرامجها بطريقة متواصلة هادفة بدل التعاطي معها كفكرة عابرة ومن المؤشرات ما يلي:

- 1- اشراك النساء في المواقع القيادية ومشاركتهم في اللجان والمواقع الهامة.
 - 2- إتاحة فرص التعليم والتدريب للنساء على مستويات عالية.
 - 3- اشراك النسوة في عملية صنع القرارات واتخاذها.
 - 4- اكتسابهن لمهارات تنظيمية تهدف إلى إنشاء جماعات وتنظيمات نسوية للمطالبة بحقوقهن (بحي، 2018).
- تضمن إعلان بيجين (مينوسيتا، 2020) ثلاث استراتيجيات لتحقيق أهدافه المتوخاة وهي كما يلي:
- الهدف الاستراتيجي الأول:** إقامة وتقوية الآليات الوطنية لتعميم مقارنة النوع الاجتماعي، وخلق أجهزة حكومية تمتلك التزاما سياسيا قويا بتحسين أوضاع النساء، وتحدد بوضوح الاختصاصات والسلطات الحاسمة، للتأثير على السياسات، ومراجعة التشريعات.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تضمين منظور النوع الاجتماعي في البرامج التنموية والمشروعات القطاعية، وخلق لجنة تنسيق وزارية لمتابعة التشبيك بين الآليات القطاعية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات حول إحصائيات النوع الاجتماعي، للتخطيط والتقييم، وتحليل وتصنيف البيانات، التي تعكس المشكلات والموضوعات المتعلقة بأوضاع المرأة في الواقع (ميدير، 2013).

4-: الطابع العملي لإدماج النوع الاجتماعي

يقصد بالطابع العملي الانتقال من وضعية سياسات **الجندر الأعمى** (تتضمن الافتراضات انحيازات لصالح الذكور على حساب النساء)، نحو مرحلة ثانية من اعتماد سياسات **واعية للجندر** (تحدد احتياجات الجنسين على قدم المساواة)، وتحديد مرحلة الوصول النهائية، باعتماد الدول، مقاربات سياسات **الجندر المحايد** (التي تقسم احتياجات النوع الاجتماعي (الجندر) من الموارد والمسؤوليات، على أساس المساواة التامة بين الجنسين)

ويشمل الطابع العملي الخطوات التالية :

- فهم منظومات التمييز حسب النوع الاجتماعي لإمكانية الاستفادة من الموارد والمشاركة السياسية والحقوق المتصلة بالعمل السياسي
- التركيز على علاقات النوع الاجتماعي وليس فقط على النساء ورغم أن العديد من التحاليل تلفت النظر إلى النساء، لأن النساء هن اللاتي يواجهن عموماً العوائق وهناك خوف من إغفال وجهات نظر النساء، إلا أن أي تحليل حول النوع الاجتماعي لبد أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات والاختلافات وحالات اللامساواة واختلال توازن القوى واختلاف إمكانية الاستفادة من الموارد بين النساء والرجال وضمن فئة كل منهم، وكذلك كيفية مفاوضة تلك العلاقات، ولا يمكن إدراك موقع النساء بمعزل عن العلاقات الأوسع بين النساء والرجال.
- يشكل فهم النوع الاجتماعي عاملاً مؤثراً في كيفية استجابة الناس على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي، ويواجه الرجال والنساء عوائق مختلفة ويعتمدون على مصادر مختلفة إذا سعوا نحو المشاركة الفعلية.
- فهم أبعاد النوع الاجتماعي المؤسسية على كافة المستويات في المجتمع داخل الأسرة والمنظمات القائمة من الجماعة البشرية والجمعيات والحكومات المحلية ومصالح الوظيفة العامة الوطنية.. الخ (Khalid Issa ، Aladwan، 2016)

الاستنتاج

تعتبر الحركات النسوية حركات تسعى إلى إعادة هيكلة العالم على أساس المساواة بين الجنسين في جميع العلاقات الإنسانية، ولقد استطاعت الاستثمار في النوع الاجتماعي لتجعل منه سبيلاً لتجاوز ما تسميه الفروقات الجنسية بين الرجل والمرأة التي شكلت لها عائق أمام الانتصار لحقوق المرأة التي تراها مهضومة ومتجاوز عليها في كثير من الدول، وأمام الدعم اللامحدود الذي تلقته الحركات النسوية من الحكومات والدول والأمم المتحدة تجاوزت العوائق التي يمكن تقف في وجه إستراتيجية النوع الاجتماعي وذلك عن طريق المطالبة بمأسسته وكذا المطالبة بتطبيقه على مستوى سياسات وتشريعات الدول الداخلية.

ورغم نجاح جهود هذه الحركات في ادخال النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات الدول إلا أن التأثير كان محدوداً خاصة في الدول العربية والإسلامية بحيث لم يستطع تجاوز الجبهة الاجتماعية التي مازالت صامدة في وجه كل من يريد المساس بالقيم الإسلامية سواء من خلال تتبع التأثيرات السياسية التي يمكن أن يحدثها تطبيق النوع الاجتماعي.

References

1. Aladwan, Khalid Issa, & Bani Salameh, Mohammed Torki. (2016). *Women and politics: Study in political empowerment*. Amman: Jundi for Publishing and Distribution.
2. Hughes, Melanie M., Paxton, Pamela, & Krook, Mona Lena. (2017). Gender quotas for legislatures and corporate boards. *Annual Review of Sociology*, 43, 331–352.
3. Monro, Suraya. (2005). *Gender politics: Citizenship, activism and sexual diversity*. London: Pluto Press.
4. Bartkowski, Frances, & Komaromy, Wendy K. (2009). *Feminist perspectives: Selected readings*. Beirut: Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution.
5. University of Minnesota Human Rights Library. (2020, December 15). *Beijing Declaration and Platform for Action*. Retrieved from <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html>

ثانياً: المراجع العربية

1. الكردستاني، مثنى. (2004). *حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة نقدية إسلامية*. الكويت: دار القلم.
2. حدادين، هبة. (2022). الجندر: كيف انتشر مفهوم النوع الاجتماعي. تم الاسترجاع من <https://alghad.com>
3. أدوار النوع الاجتماعي. (2022، 12 أبريل). تم الاسترجاع من <https://www.alkhaleej.ae>
4. أحمد، إبراهيم. (2022، 12 مارس). أثر الجندر على المجتمع الإسلامي. تم الاسترجاع من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=685422>
5. التايب، عائشة. (2011). *النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة*. القاهرة: منظمة المرأة العربية.
6. خلف، مصطفى خلف عبد الجواد. (2009). *نظرية علم الاجتماع المعاصر*. عمان: دار المسيرة.
7. الخطاط، حسام الدين علي مجيد زالة سعيد يحيى. (2018). نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكردستانية. *مجلة العلوم السياسية*.
8. نور الدين، سعاد يوسف. (2006). *المرأة العربية في البرلمان: التمكين الجنساني*. بيروت: دار النهضة العربية.
9. الرحيلي، أمل بنت عايض. (2016). *مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلامية*. السعودية: مركز باحثات لدراسات المرأة.
10. الرفاعي، ليلي. (2019، 20 أوت). تمكين المرأة: إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ. تم الاسترجاع من <https://www.aljazeera.net>
11. أبو حسين، سلمى عبد الستار. (2020، أبريل). قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها: آفاق سياسية. المركز العربي للبحوث والدراسات.
12. القحطاني، وضحي بنت مسفر. (2016). *النسوية في ضوء منهج النقد الإسلامي*. السعودية: مركز باحثات.
13. المصري، خلود رشاد. (2014). *النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
14. بن النوي، اعائشة. (2020، ديسمبر). النوع الاجتماعي والتنمية: مقارنة مفاهيمية. *مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية*، 30.
15. الويشلي، نفيسة. (2009). *تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب*. اليمن: منتدى التنمية السياسية.
16. بارتكوفسكي، فرانسيس، وكومارو، ويندي كيه. (2009). *النظرة النسوية: مقتطفات مختارة*. بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
17. جمعة، أحمد. (2014). *القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة*. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

18. حسن، حمدي عبد الرحمن. (2008). *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجًا*. المركز العلمي للدراسات السياسية.
19. خسارة، ممذوح محمد. (2010، يوليو). *الجنوسة (الجندر)*. مجلة التعريب، 197.
20. أبو رموز، سما عدنان. (2005). *النوع الاجتماعي (الجندر)* (رسالة ماجستير). القدس، فلسطين.
21. نرجس، رودكر. (2019). *فيمينيزم (الحركة النسوية): مفهوما وأصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية*. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
22. أبو بكرو، أميمة، وشكري، شرين. (2000). *المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين*. دمشق: دار الفكر المعاصر.
23. بوترعة، شماعة. (2011). *الحقوق السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية* (رسالة ماجستير). جامعة منتوري، قسنطينة.
24. حمود، هند، وطنطاوي، شيماء. (2016). *النسوية النسائية الشابة*. مصر: نظرة للدراسات النسوية.
25. عثمان، عنزار محمد. (2021، 10 ديسمبر). *الجندرة مطية الشذوذ الجنسي*. تم الاسترجاع من <https://www.lahaonline.com/articles/view/41044.htm>
26. بن الشيخ، عصام. (2014). *مقاربة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة.
27. عمارة، محمد. (2002). *التحرير الإسلامي للمرأة*. القاهرة: دار الشروق.
28. أبو غزالة، هيفاء. (2010). *إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات*. عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
29. أبو غزالة، هيفاء. (2014). *المرأة العربية والديمقراطية*. القاهرة: منظمة المرأة العربية.
30. فضي، ليلي. (2006). *مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي*. رام الله: منشورات مفتاح.
31. كمال، هالة. (2013). *النوع الاجتماعي (الجندر) والتنوع الثقافي والخصوصية الثقافية*. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
32. جربال، كهينة. (2015). *التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة* (رسالة ماجستير). جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
33. التنمية والنوع الاجتماعي. (2001). *المكتب الإقليمي للدول العربية*.
34. مشري، فريدة. (2017). *الأساس النسوي لنظام الكوتا وحدود تطبيقه في المجتمع الجزائري*. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.
35. مناد، لطيفة. (2019). *النوع الاجتماعي: مفهومه، ظهوره، مقارباته*. مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية.
36. مانغو، رشيدة كريستني ميدير. (2013). *حقوق الإنسان والمساواة النوعية*. شبكة النساء في ظل القوانين.
37. بن يزة، يوسف. (2014، 3 مايو). *إنجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية*. تأصيلية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.